



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# الوضع الحالي للمفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني

المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## الوضع الحالي للمفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني

### المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية

ثبت أنّ إنعاش الاتفاق النووي مع إيران لعام 2015 أصعب ممّا توقعه عديدٌ من مؤيديه، وممّا يخشاه منتقدوه. المفاوضات بين سائر المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) -الصين والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وإيران وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة-، والأخيرة أعلنت في آذار 2018 أنّها ستستثني عن المضي في الاتفاقية التي استؤنفت في نيسان 2021. لم تتمكن الأطراف من التوصل إلى اتفاق قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية في حزيران، وحينما استؤنفت المحادثات في تشرين الثاني، اتخذت الحكومة الإيرانية المحافظة بقيادة الرئيس إبراهيم رئيسي موقفاً متشجعاً (مع أنّها أبدت مرونة منذ ذلك الحين).

تسارعت وتيرة برنامج إيران النووي بنواح ملموسة من شأنها أن تساعد في انتشار خطة العمل الشاملة المشتركة التي انتعشت مؤخراً. في حين ما تزال الصفقة ممكنة، فإنّ السيناريو الأرجح في العام المقبل هو تأرجح المفاوضات تأرجحاً غير منتج أو تنهار وتفسح المجال للتصعيد، إذ تسعى إيران وإسرائيل والولايات المتحدة إلى اتباع إستراتيجيات عدم التوصل إلى اتفاق.

### أهناك إتفاق أم لا؟

التقى المفاوضون في فيينا في ست جولات من المحادثات بين نيسان وحزيران 2021، وأحرزوا تقدماً في صفقة من شأنها أن تُعيد الولايات المتحدة وإيران إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة. تفاوضت إيران والولايات المتحدة تفاوضاً غير مباشر بناءً على طلبٍ من إيران، إذ لعبت الدول الأوروبية دور الوسيط. في حين أدّت «محادثات التقارب» هذه إلى تأخيرات وسوء فهم، ما تزال طهران غير مستعدة للاجتماع المباشرة مع واشنطن نظراً لانسحاب الأخيرة ويكون هذا الانسحاب أحادي الجانب من الاتفاقية هو الذي أثار الأزمة من الأساس. مع عدم التوصل إلى اتفاق بحلول موعد الانتخابات الإيرانية في حزيران، إلّا أنّ بعض الدبلوماسيين يأملون في أن يكون هذا الاتفاق في متناول اليد.

لم تعد إيران إلى المحادثات في الأشهر التي أعقبت الانتخابات، واستمرّ برنامجها النووي في التقدّم مع ضمور المراقبة الدولية. يقول رئيسي -الذي انتُخب في سباق ضيق للغاية مع إقبال هو الأقل تاريخياً-: إنَّ هدفه عودة إيران إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة. لكنّه قال -أيضاً-: إنّه لن يجعل مستقبل إيران الدبلوماسي والاقتصادي مرهوناً باتفاق مع واشنطن، واختار تعيين أحد منتقدي الاتفاق، (علي باقري كني) مفاوضه الرئيس في فيينا.

بدأت الجولة السابعة من المحادثات في أواخر تشرين الثاني. عرض الوفد الإيراني عدداً من المطالب المتطرفة فيما يتعلّق ببرنامجها النووي وتخفيف العقوبات حتى أنّها تراجعت عن التنازلات التي قدّمت في الربيع. عدّد دبلوماسيون غربيون أنّ المقترحات غير جادة. أفاد دبلوماسيون في كانون الأول 2021 وكانون الثاني 2022 بأنّه أُحرز تقدّم بطيء نحو دمج المطالب الإيرانية في النص المتفق عليه بدءاً من حزيران.

تكمن عديد من نقاط الخلاف المتبقية خارج الأركان الأربعة لخطة العمل الشاملة المشتركة. دعت إيران إلى آلية للتحقق من تقليص العقوبات ولضمان عدم انسحاب الرئيس الأمريكي (جو بايدن) أو من يخلفه من الاتفاقية. كما طالبت بإلغاء جميع العقوبات الأمريكية التي فرضها الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) وعدم فرض عقوبات في المستقبل. عدّد المفاوضون الأمريكيون أنّ تلبية هذه المطالب مستحيلٌ قانونياً وعملياً.

هناك جدل كبير حول ما إذا كانت إيران مهتمة في الواقع بالتوصّل إلى اتفاق أو ما إذا كانت تماطل لبعض الوقت للمضي في برنامجها النووي. جادل بعض المعلقين بأنّ إيران ربّما لن تستمر في حضور المحادثات إذا كانت قد استبعدت بالفعل خيار التوصّل إلى اتفاق. تدعم تصريحات (رئيسي) الداعمة لاتفاق من حيث المبدأ هذه الحجة ظاهرياً. ويرى آخرون أنّ الحكومة المتصلبة هي حكومة عنيدة أيديولوجياً وغير راغبة في تقديم تنازلات، نظراً لأنّ الولايات المتحدة هي الطرف المسؤول عن فسخ خطة العمل الشاملة المشتركة. من المحتمل أن تكون طهران منفتحة على التوصّل إلى اتفاق ولكن فقط بشروط صارمة، أي: بشروط أفضل ممّا حصلت عليه في عام 2015. يعود إبقاء المفاوضات حية بالنفع على طهران، حتى لو لم تحرز تقدماً حقيقياً، إذ تحقّف المفاوضات الضغط الدولي والداخلي، وتوفّر لإيران درعاً ضد هجوم عسكري من إسرائيل أو الولايات المتحدة. أوضحت إيران أنّها لا ينتابها القلق في حالة انهيار المفاوضات. صمّم (رئيسي) الميزانية المالية لعام

2022-2023 على أساس افتراض استمرار العقوبات. ومن المحتمل -أيضاً- لم تقرّر القيادة -بما في ذلك المرشد الأعلى علي خامنئي- بعد المسار الأفضل للعمل.

### مخاوف نووية

يمثّل بطء وتيرة المفاوضات للحكومات الغربيّة مشكلةً؛ لتقدّم البرنامج النووي الإيراني باطراد. قال المسؤولون الأمريكيّون إنّه إذا استمرت هذه التطورات بهذه الوتيرة السريعة، فقد تصبح فوائد عدم الانتشار لخطّة العمل الشاملة المشتركة موضع نقاش في الربع الأول من عام 2022.

لم تعد إيران ملتزمةً بحدود خطّة العمل الشاملة المشتركة على برنامج تخصيب اليورانيوم. لقد انخفض زمن الاختراق -الوقت اللازم لإنتاج ما يكفي من اليورانيوم عالي التخصيب لسلاح نووي واحد- من عام أو أكثر بموجب خطّة العمل المشتركة الشاملة إلى شهر واحد تقريباً، وتضاءلت احتمالية التوصل إلى اتفاق يُعيد زمن الاختراق الأصلي. في حين أنّ مقياس العام الواحد اعتباطي من الناحية التقنية، فمن وجهة نظر سياسية ربما يكون أهم مقياس ستقاس اتفاقية مستقبلية بموجبه، على الأقل في واشنطن.

يضعط المسؤولون الغربيّون على طهران بشأن ثلاث قضايا مترابطة: 1. خطر اختراق فوري. 2. المستوى الأساسي المتقدّم من التطوّر للبرنامج النووي. 3. الوصول لعمليات التفتيش الدولية. فيما يتعلّق بالقضية الأولى، فقد اقترب زمن اختراق إيران ممّا أسماه أحد كبار المسؤولين الأمريكيين «هامش الخطأ» في أواخر عام 2021. وهذا يعني أنّه قد يكون عندها القدرة على إعادة تشكيل أجهزة الطرد المركزي بسرعة، وإنتاج قنبلة واحدة من اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة، قبل أن يكتشف المفتشون الدوليون ذلك. ووفقاً لتقرير المفتشين الأخير الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ابتداءً من 6 تشرين الثاني 2021، جمعت إيران ما يقدر 168.3 كيلوغرام من سادس فلوريد اليورانيوم (UF6) المخصّب بنسبة تصل إلى 20٪ من نظير اليورانيوم 235. أُنتج أكثر من 25٪ من هذه الكمية في الأشهر الثلاثة السابقة. كدّست إيران 26.2 كغم من سادس فلوريد اليورانيوم المخصّب بنسبة تصل إلى 60٪ في الوقت نفسه.

سوف تتجاوز إيران -في ظل هذه الوتيرة من الإنتاج- عتبة الحصول على كمية كبيرة من سادس فلوريد اليورانيوم المخصّب بنسبة 20٪ (حوالي 50-240 كغم) في أوائل عام

2022. بدأت إيران - بعد إصدار تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني - في تخصيب يورانيوم 235 بنسبة 20٪ مستعملةً أجهزة طرد مركزي متطورة من طراز IR-6 في موقع فوردو للتخصيب شديد التحصين. إذا تجاوزت إيران عتبة زمن الاحتراق وأنتجت ما يعادل قبلة واحدة من اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة، فرمما تحتاج - ووفق بعض التقديرات - إلى عام أو عامين إضافيين لتحويلها إلى سلاح نووي قابل للتسليم. لكن بمجرد اكتمال مرحلة التخصيب، فإن قدرة البلدان الأخرى على اكتشاف محاولة لتسليح اليورانيوم ستخف انخفاضاً كبيراً؛ لأن هذا النشاط لا يخضع للمراقبة الدولية.

القضية الثانية، تقوم إيران ببناء القدرات التي تضع أساساً جديداً أكثر تقدماً لبرنامجها النووي. أنتجت إيران اليورانيوم المخصَّب بنسبة 60٪ من يورانيوم 235 في عام 2021 لأول مرة، ووسَّعت التجارب مع أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، بما في ذلك جهاز IR-6. في حين يمكن - نظرياً - التخلُّص من مخزون إيران من اليورانيوم المخصَّب وتفكيك أجهزة الطرد المركزي، إلا أنه من الصعب محو المعرفة التي اكتسبها العلماء الإيرانيون عن طريق هذا البحث. طوَّرت إيران مهارات في مجالات جديدة، بما في ذلك إنتاج معدن اليورانيوم، والتي لها صلة مباشرة بتطوير سلاح نووي.

القضية الثالثة، قيَّدت إيران المراقبة الدولية لبرنامجها النووي، عن طريق إيقاف تطبيق نظام التفتيش بموجب البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فبراير 2021، فضلاً عن عرقلة المفتشين ومضايقتهم. ومع ذلك، إلا أنه قد حُلَّت المسألة الحرجة والمللحة؛ وهي الوصول إلى (منشأة كرج) لتصنيع مكونات أجهزة الطرد المركزي - في أواخر عام 2021 -، وبضغط من روسيا (أزالت إيران الكاميرات من ذلك الموقف في أعقاب هجوم تخريبي وقع في حزيران، وقاومت الدعوات الدولية لإعادة تركيب هذه الكاميرات، حتى مع استئنافها إنتاج أجزاء أجهزة الطرد المركزي المتقدِّمة).

### واشنطن وخطتها الأخرى

بدأت إيران وإسرائيل والولايات المتحدة في أواخر عام 2021 في وضع الأساس لمقاربات سياسية جديدة في حالة فشل المحادثات. من المحتمل في هذا السيناريو أن تضاعف واشنطن الضغط الدبلوماسي والاقتصادي على إيران لمحاولة إقناعها بقبول اتفاقية نووية جديدة تماماً لم تُحدِّدها بعد. حاولت حملة «الضغط الأقصى» التي أطلقها (ترامب) زيادة المخاطر الاقتصادية لإيران، ممَّا

يعني أنّ هناك عدداً قليلاً من الأهداف الرئيسية التي لم تطالها العقوبات بعد - إن وُجِدَتْ - . قد تركز الولايات المتحدة بدلاً من ذلك على تنفيذ عقوبات وفرضها على الأفراد والكيانات الذين ينتهكون العقوبات الأمريكية.

قد تسعى الولايات المتحدة بعملها مع فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة إلى تفعيل البند الوارد في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (2231)، والذي سيبدأ على مدار الساعة لثلاثين يوماً، وبعد ذلك سيُعاد فرض عقوبات الأمم المتحدة وستخضع إيران لقرارات مجلس الأمن نفسها التي كانت سائدة قبل الاتفاق النووي. إنّ عقوبات الأمم المتحدة طفيفة مقارنة بالإجراءات التي فرضتها الولايات المتحدة، لكن الرسالة السياسية - بأنّ خطة العمل الشاملة المشتركة قد أُبْطِلَتْ، وقد أعادَ المجتمع الدوليّ إيران إلى خانة العقوبات الدبلوماسية، وذلك سيكون بمثابة ضربةً لطهران.

تُعدُّ الصين إلى حدٍّ بعيدٍ أكبرَ مشترٍ للنفط الإيراني، ومن ثمّ فهي تنتهك العقوبات الأمريكية التي تستهدف صناعة النفط في طهران. إذ استوردت ما معدله 800 ألف برميل يومياً من النفط الخام والسوائل الغازية الإيرانية في عام 2021. الطريقة الأكثر فعالية للضغط على طهران هي إقناع بكين بخفض مشترياتها من النفط. ومع ذلك، تبدو الصين مطمئنةً للوضع الراهن، وبل وكانت مساندةً لإيران في المفاوضات النووية. لم تفرض إدارة (بايدن) عقوبات على الكيانات الصينية المتورطة في هذه المعاملات، وليس من الواضح ما إذا كانت ستفعل ذلك إذا انحارت المفاوضات. أشارت الولايات المتحدة -أيضاً- إلى أنّها ستزيد الضغط على الإمارات العربية المتحدة، نظراً لمرور بعض النفط المتجه إلى الصين عبر المياه الإماراتية (إذ تُعدُّ الإمارات العربية المتحدة شريكاً رئيساً في التجارة غير النفطية والخدمات المصرفية لإيران).

أخيراً، من المحتمل أن تبدأ الولايات المتحدة في التحدث بصراحة أكبر عن الخيارات العسكرية لمنع طهران من إنتاج سلاح نووي، لردع إيران وطمأنة حلفاء الولايات المتحدة وشركائها. ووفق ما ورد أجرى البنتاغون تخطيطاً مشتركاً مع إسرائيل في تشرين الأول، وينبغي توقع خطوات إضافية، مثل المزيد من التدريبات العسكرية مع دول المنطقة.

## خطط إسرائيل

في حال انهارت المفاوضات فمن المحتمل أن تحاول إسرائيل زعزعة استقرار الحكومة الإيرانية عن طريق تسريع عمليات التخريب والهجمات الإلكترونية ضد البلاد وتكثيفها. في حين أنّ الهجوم الجوي على المواقع النووية الإيرانية أمر غير مرجح، ولكن لا ينبغي استبعاد هذا الاحتمال.

تشارك الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي تولت السلطة في حزيران 2021 إلى حد كبير النظرة المتشددة لرئيس الوزراء السابق (بنيامين نتنياهو) تجاه إيران ومعارضته لخطة العمل الشاملة المشتركة. لكن رئيس الوزراء الجديد (نفتالي بينيت) أقل ميلاً من (نتنياهو) للدخول في مواجهة علنية مع الولايات المتحدة بشأن هذه القضايا. ويرجع ذلك جزئياً إلى التأثير المسالم نسبياً لوزير الخارجية وشريك (بينيت) الأهم في الائتلاف، والسبب الآخر هو أنّ (بايدن) في وقت مبكرٍ من ولايته. سيختبر هذا الموقف الذي يراعي رغبات الآخرين خلال العام المقبل إذا زادت التوترات مع إيران.

استأنفت القوات المسلحة الإسرائيلية تدريباتها استعداداً لشنّ هجومٍ على المواقع النووية الإيرانية، وخصّصت الحكومة 1.5 مليار دولار لتحسين الاستعداد لشن مثل هذا الهجوم. من المحتمل أن تهدف هذه التصريحات إلى إبراز القوة، لكنّها تبين -أيضاً- مدى ضعف التخطيط للهجوم في السنوات التي أعقبت استعادة الاتفاقية النووية. ووفق ما ورد قال رئيس المخابرات العسكرية لمجلس الوزراء في كانون الثاني 2022: سيترك الهجوم آثاراً غير معروفة على البرنامج النووي الإيراني وسيكون الاتفاق الدبلوماسي أفضل بكثير من سيناريو عدم التوصل إلى اتفاق. (لكنّ هذا الرأي لا يشاركه الموساد «وفق ما ورد»). حدث شيء مشابه في 2010-12 حينما انفصل قادة الجيش والمخابرات الإسرائيلي عن (نتنياهو) بشأن فائدة الهجوم على إيران وعواقبه.

ستهيّد إسرائيل وتدرّب على هجوم جوي هذا العام على أقل تقدير. ففي الوقت نفسه، من المحتمل أن تتكثّف حرب الظل المستمرة منذ عقود بين إسرائيل وإيران والتي تتميز بالتخريب والهجمات الإلكترونية إذا لم تنجح المفاوضات. أظهرت إسرائيل قدرتها على ضرب أهداف شديدة التحصين في إيران في تشرين الثاني 2020، حينما اغتالت العالم النووي (محسن فخري زاده)، وفي عام 2021 حينما هاجمت موقع التخصيب في (نطنز، ومنشأة كرج).



## طهران «للمقاومة» تستعد

اقترحت حكومة رئيسي تخطيطاً اقتصادياً مع التركيز على ما يسمّى بـ«اقتصاد المقاومة»، إذ تشدّد إيران على الإنتاج المحلي والتجارة غير النفطية مع الجيران، وتقليل الاعتماد على الواردات. ومع ذلك، فإنّ هذه الفلسفة التي قدّمها خامنئي، من المرجّح أن تكون قاصرة لتكون إستراتيجية اقتصادية -على المدى القصير على الأقل- وقد تتسبّب في اندلاع اضطرابات أكثر. اقترحت الحكومة إجراء تخفيضات في الإنفاق الإجمالي بالقيمة الحقيقية، بما في ذلك الرواتب الحكومية، ولكن مع دفع هذه الالتزامات المخفضة مع السيطرة على التضخم سيكون أمراً صعباً. إذا استمرت الدولة في إدارة ميزانية تعاني من عجز كبير، فيستطلّب الأمر المزيد من الاقتراض المباشر أو غير المباشر من البنك المركزي، وهذا الاقتراض هو سبيل للتضخّم المرتفع باستمرار، وسبب لاندلاع اضطرابات اجتماعية محتملة.

من المحتمل استمرار التوسّع النووي الإيراني في إثارة الإنذارات الدولية. إذ يمكن للحكومة الإيرانية المتشدّدة أن تقرّر متابعة القضية بقوة، وتخصيب اليورانيوم بنسبة 90٪ أو زيادة القيود على المفتشين الدوليين أو طردهم، وهي خطوات تخاطر بتجاوز الخطوط الحمراء الإسرائيلية. يمكن لطهران -أيضاً- أن تقرّر المضي قدماً بحذر، وأن تزيد من مخزونها من اليورانيوم بنسبة 20٪ - و 60٪ من اليورانيوم المخصّب، وتتوسّع في استخدام أجهزة الطرد المركزي المتقدمة وتجربة إنتاج معدن اليورانيوم. ومن مزايا المسار الأخير أنّه لن يقدّم ذريعة واحدة لإثارة استجابة دولية متماسكة. سوف يتزايد القلق الدولي تزايداً مطرداً بشأن ما إذا كان يمكن إيقاف المسار النووي الإيراني من دون تدخّل عسكريّ في كلتا الحالتين، وقد يدفع الولايات المتحدة أو إسرائيل إلى إعلان الخطوط الحمراء النووية لطهران.

في النهاية، من المحتمل أن تردّ إيران على عمليات التخريب أو الهجمات الإلكترونية بتفعيل خيار المنطقة الرمادية لفرض تكاليف على الجناة (مع معاناة إيران في السنوات الأخيرة لتنتقم من إسرائيل). في حين سيكون التركيز -على الأرجح- على إسرائيل، إذ يمكن أن تستهدف الهجمات المضادة الولايات المتحدة أو القوات الأمريكية في المنطقة، ممّا يزيد من مخاطر التقديرات الخاطئة أو صراع أوسع. ويمكن -أيضاً- أن تقع المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة في مرمى النيران، مع أنّ إيران قد تكون غير مستعدة لتوسيع الصراع إلى الخليج لأنّها تسعى إلى إقامة

علاقات أقوى هناك (حتى لو استمر حلفاء إيران في اليمن في تشكيل تهديد مستمر للبنية التحتية السعودية).

## الآفاق

من المحتمل أن تكون التعقيدات والمخاطر التي ينطوي عليها التخطيط لسيناريو عدم وجود إتفاقية قد أبرزت للحكومات الغربية- إن لم يكن لإيران- أهمية إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة. ما يزال هناك مسار دبلوماسي متاح، ولا يمكن استبعاد تحرك كبير في الأسابيع والأشهر المقبلة. قد تكون إحدى العلامات الرئيسة للتقدم مرهونة بتباطؤ البرنامج النووي الإيراني ومرونة أكبر في مطالبه التي تتجاوز خطة العمل الشاملة المشتركة. قد يقترن ذلك بتنازلات إضافية من واشنطن تهدف إلى إقناع إيران بأنّها ستحصل فعلاً على الفوائد الاقتصادية التي يحقُّ لها الحصول عليها. حتى إذا انهارت المفاوضات في فيينا وشرعت إيران وإسرائيل والولايات المتحدة في تنفيذ خططها البديلة في وقت ما في عام 2022، فقد تستمر الدبلوماسية في المضي قدماً عن طريق محادثات رسمية أو غير رسمية تهدف إلى إتفاقية مؤقتة أصغر وتهدف -أيضاً- إلى وضع سقف على الأسلحة النووية أو التصعيد الإقليمي.

الرابط:

<https://www.iiss.org/publications/strategic-comments/2022/the-status-of-negotiations-over-irans-nuclear-programme>